

Distr.: General  
6 August 2021  
Arabic  
Original: English/French



الدورة السادسة والسبعون

البند 102 (هـ) من جدول الأعمال المؤقت \*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة  
الاستثنائية الثانية عشرة

## تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا اجتماعيها الخمسين والحادي والخمسين في مالابو في الفترة من 2 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، وبوجومبورا، بوروندي، في الفترة من 24 إلى 28 أيار/مايو 2021، على التوالي. وقدم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بوصفه أمانة اللجنة، الدعم في تنظيم هذين الاجتماعين. وبسبب تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عُقد الاجتماع الخمسون للجنة في شكل مختلط، بحضور المكتب والأمانة في مالابو، وانضمام المشاركين الآخرين عن طريق الإنترنت. وفي نيسان/أبريل 2021، أجرى المكتب زيارته إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي الزيارة التي كانت مقررة مبدئياً في آذار/مارس 2020.

وقد أتاح الاجتماعان للدول الأعضاء فرصة لاستعراض التطورات الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية فيما يتعلق بالسلام والأمن، ومناقشة تدابير التصدي للتحديات الراهنة وتحديد التهديدات الجديدة التي تحدق بالسلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وقدمت اللجنة توصيات بشأن كيفية التغلب على تلك التحديات.

ورحّبت اللجنة باكتمال عملية الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ودعت الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية في وسط وغرب أفريقيا، بما في ذلك في

\* A/76/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

020921

310821

21-10832 (A)



إطار إعلان لومي بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي اعتمد في مؤتمر القمة الأول لرؤساء الدول والحكومات المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عُقد في تموز/يوليه 2018.

وفي الاجتماع الخمسين، عقد الخبراء مناقشة مواضيعية بشأن تدابير مكافحة جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على السلام والأمن في وسط أفريقيا. واعتمدت اللجنة إعلانا وزاريا يدعو الدول الأعضاء والشركاء الدوليين إلى مساعدة مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تعزيز تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لوسط أفريقيا المتعلقة بالتصدي لجائحة كوفيد-19. واعتمدت اللجنة أيضا إعلانا وزاريا بشأن إجراء انتخابات ديمقراطية وسلمية بوصفها وسيلة لتعزيز الاستقرار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في وسط أفريقيا. وفي الاجتماع الحادي والخمسين، عقد الخبراء مناقشة مواضيعية بشأن إدارة الانتخابات في وسط أفريقيا. وأوصت اللجنة بأن تتخذ الدول الأعضاء، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، جميع التدابير اللازمة لوضع بروتوكول دون إقليمي بشأن إدارة الانتخابات في وسط أفريقيا، وفقا للإعلان المتعلق بالانتخابات الديمقراطية والسلمية المعتمد في مالابو.

ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق إزاء استمرار أنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة في عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك استخدام الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية لتمويل تلك الجماعات، والروابط المزعومة بين بعض تلك الجماعات والشبكات الإرهابية الدولية.

وأعادت اللجنة تأكيد التزامها بتحديد الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية، بطرق منها تنفيذ اتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا)، التي يُعد ثمانية من أعضاء اللجنة أطرافا فيها.

وأشارت اللجنة إلى الدور الرئيسي الذي تقوم به النساء في تحقيق السلام والأمن، وأعادت تأكيد التزامها بالتشجيع على زيادة إشراك المرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام، بطرق منها اعتماد وتنفيذ خطط عمل وطنية عملا بقرار مجلس الأمن 1325 (2000).

وسيعقد الاجتماع الثاني والخمسون للجنة في ليرفيل في عام 2021.

## أولا - مقدمة

1 - أعربت الجمعية العامة في قرارها 79/75 المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا"، عن ترحيبها وتشجيعها فيما يتعلق بالمبادرة التي اتخذتها الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة من أجل مواصلة تطوير أوجه التعاون والتآزر مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولا سيما لجنة الدفاع والأمن، بوسائل تشمل عقد اجتماعات مغلقة، وذلك بهدف تعزيز تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا التي اعتمدتها اللجنة. ودعت الجمعية العامة اللجنة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى بدء مناقشات بشأن العلاقة بين الكيانين في ضوء الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية.

2 - وفي القرار نفسه، أعربت الجمعية العامة أيضا عن ارتياحها لما يقدمه الأمين العام من دعم للجنة، وعن تقديرها للدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بوصفه أمانة اللجنة، ورحبت بنتيجة الاستعراض الاستراتيجي للمكتب وشجعت بقوة الدول الأعضاء في اللجنة والشركاء الدوليين على دعم عمله. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل توفير المساعدة اللازمة لكفالة نجاح الاجتماعات العادية التي تعقدها اللجنة. وأهابت بالأمين العام أيضا أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها السادسة والسبعين، تقريرا عن تنفيذ القرار 79/75.

3 - ويُقدّم هذا التقرير استجابة للطلب المشار إليه أعلاه، وهو يغطي الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة في الفترة من أيلول/سبتمبر 2020 إلى آب/أغسطس 2021.

## ثانيا - الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة

4 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة اجتماعين. وعُقد الاجتماع الوزاري الخمسون للجنة في شكل مختلط، بحضور المكتب والأمانة في مالابو، وانضمام المشاركين الآخرين عن طريق الإنترنت، في الفترة من 2 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، بينما عُقد الاجتماع الوزاري الحادي والخمسون بالحضور الشخصي في بوجومبورا، بوروندي، في الفترة من 24 إلى 28 أيار/مايو 2021. وشاركت في تلك الاجتماعات جميع الدول الأعضاء في اللجنة، وهي أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.

5 - وشارك أيضا في الاجتماعين الوزاريين الخمسين والحادي والخمسين، بصفة مراقب، ممثلو الكيانات التالية: الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا؛ ولجنة حوض بحيرة تشاد؛ والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات؛ ومركز التنسيق الأقليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا؛ ولجنة خليج غينيا؛ والمنظمة الدولية للفرنكوفونية.

6 - وشاركت أيضا في الاجتماعين الوزاريين الخمسين والحادي والخمسين، بصفة مراقب، كيانات منظومة الأمم المتحدة التالية: مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا؛ ومركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا؛ وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في

جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ ومكتب المبعوث الخاص للأمن العام لمنطقة البحيرات الكبرى؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ ومكتبا المنسقين المقيمين في غينيا الاستوائية وبوروندي.

7 - وفي الفترة من 25 إلى 30 نيسان/أبريل 2021، اضطلع مكتب اللجنة ببعثة ميدانية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل تقديم تقرير إلى اللجنة عن تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك في المجالات التي تتطلب تعزيز الدعوة إلى التعاون والتضامن على المستويين الإقليمي والدولي. وأبلغ المكتب اللجنة بالفرص التي يتيحها تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج والتحديات التي يطرحها، إلى جانب الجهود المبذولة لوضع التدابير الأمنية المؤقتة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي لتعزيز الثقة بين الموقعين.

### ألف - استعراض الحالة الجيوسياسية والأمنية في وسط أفريقيا

8 - واصلت اللجنة إتاحة منصة للحوار على الصعيد دون الإقليمي، على نحو يمكن الدول الأعضاء من تبادل الخبرات وتحديد المجالات الرئيسية للعمل الجماعي. ودعما لهذه المناقشات، قدمت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى اللجنة استعراضا للحالة الجيوسياسية والأمنية في كافة أنحاء وسط أفريقيا.

9 - ومنذ الاستعراض السابق الذي أجرته اللجنة، كان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عواقب هامة على المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية في جميع الدول الأعضاء في اللجنة. ولاحظت اللجنة بفاؤل قدرة معظم الدول الأعضاء على الصمود في وجه الجائحة، والمؤشرات المشجعة، رغم هشاشتها، على انتعاشها الاقتصادي بعد الركود الذي شهدته في عام 2020 بسبب الأزميتين الاقتصادية والصحية. غير أن الجهود المبذولة في بعض البلدان للتخفيف من آثار التراجع الاقتصادي الحاد أصلا، والذي تفاقم بسبب تكلفة إدارة الجائحة، أسفرت عن ارتفاع مستويات الدين العام.

10 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قطعت المنطقة شوطا هاما في مسيرة الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وإنشاء المفوضية في أيلول/سبتمبر 2020، وهو ما ساهم في تهيئة الظروف المواتية لتعزيز متانة وتماسك هيكل السلام والأمن في وسط أفريقيا. ولاحظت اللجنة أيضا إجراء انتخابات في كل من تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغابون، والكاميرون، والكونغو؛ وتشكيل حكومة جديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عقب إجراء مشاورات وطنية؛ وإنشاء سلطات انتقالية، خارج الإطار الدستوري، في تشاد عقب وفاة الرئيس الراحل إدريس ديبي إتنو؛ إلى جانب إجراء مشاورات وطنية تمهيدا للحوار الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى.

11 - ورحبت اللجنة أيضا بالجهود التي تبذلها المنظمات دون الإقليمية، ولا سيما المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، من أجل المضي قدما بالجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال عقد قمتين للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في لواندا في 29 كانون الثاني/يناير و 20 نيسان/أبريل 2021، ومؤتمر قمة استثنائي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في برازافيل، في 26 كانون الأول/ديسمبر 2020.

12 - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء استمرار أو ظهور حالات شكلت تهديدات لاستقرار المنطقة، بما في ذلك تجدد دورات أعمال العنف المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وامتداد موجة الإرهاب والتطرف العنيف إلى خارج منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية؛ واستمرار التحديات في مجال تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ والجريمة عبر الوطنية وأنشطة الاتجار، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والقرصنة في خليج غينيا؛ وعودة أنشطة المرتزقة في وسط أفريقيا إلى الظهور.

13 - وقد أحيطت اللجنة علماً، خلال اجتماعها الوزاري الحادي والخمسين، بالأوضاع السائدة في كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية. وأطلع وفد تشاد اللجنة على آخر المستجدات بشأن الترتيبات الانتقالية التي وُضعت عقب وفاة الرئيس الراحل، السيد إتنو، والتزام البلد بالانتقال السلمي والديمقراطي. وأبلغت جمهورية أفريقيا الوسطى اللجنة بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، على الرغم من تدهور الظروف الأمنية، وشكرت الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على دعمها لعملية السلام في البلد. وأعربت غينيا الاستوائية عن امتنانها للتضامن الذي أبدته المنطقة في أعقاب الانفجارات التي وقعت في معسكر للجيش في باتا، في 7 آذار/مارس 2021.

14 - ولاحظت اللجنة أن بلدان وسط أفريقيا ظلت، على العموم، ملتزمة بالعملات الانتخابية المحددة وفقاً لجدول زمنية مقررة سلفاً ولأطر الحوكمة الديمقراطية، استناداً إلى توافق الآراء السياسي ووفقاً للدساتير الوطنية. ولاحظت اللجنة أيضاً أنه على الرغم من البوادر المشجعة فيما يتعلق بإدارة جائزة كوفيد-19، فإن بلدان المنطقة دون الإقليمية ظلت تفرض تدابير تقييدية تقوض الحقوق الأساسية للمواطنين، وتؤثر بشكل غير متناسب على المرأة.

15 - وأحاطت اللجنة علماً بالحالة الإنسانية في وسط أفريقيا، التي لا يزال يسودها انعدام الأمن والنزاعات المسلحة في تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكاميرون، والتي تفاقم بسبب جائحة كوفيد-19، وتردّت بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ. وقد تسببت هذه الحالة في تشريد المزيد من المدنيين، وأفرزت في الوقت نفسه مزيداً من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

## باء - نزع السلاح وتحديد الأسلحة

### اتفاقية كينشاسا ومعاهدة تجارة الأسلحة

16 - صدّقت 8 بلدان من أصل 11 بلداً عضواً في اللجنة على اتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا). ولم تودع جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد صك تصديقها الذي وقعته وصدقت عليه. وقد وقعت كل من بوروندي ورواندا على الاتفاقية ولكنهما لم تصدقا عليها بعد.

17 - وواصلت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا جهودها الرامية إلى تنفيذ اتفاقية كينشاسا عن طريق دعم الدول الأعضاء في إنشاء لجانها الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

18 - وحتى الآن، أنشأت خمس دول أعضاء في الجماعة الاقتصادية لجانها الوطنية بالكامل (أنغولا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا). وقد اتخذت ثلاث دول إجراءات قانونية إما لإنشاء مراكز تنسيق وطنية ريثما يجري تحويلها إلى لجان وطنية (تشاد والكونغو)،

أو للإذن بإنشاء هذه اللجان (غينيا الاستوائية). بينما شرعت دولتان في هذه العملية دون التزام قانوني (غابون والكاميرون).

19 - وطلبت غابون المساعدة التقنية من مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل إنشاء لجنتها الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة؛ و اتخذت تدابير في هذا السياق بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. واعتمدت غينيا الاستوائية، من جانبها، مرسوما رئاسيا بإنشاء لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد شكلت سان تومي وبرينسيبي لجنة مؤقتة، يُتوقع أن تقضي إلى إنشاء لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

20 - وفي سياق تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، أبلغت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اللجنة بأن أربعة من البلدان التسعة الموقعة على المعاهدة، و الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، قد صدقت على المعاهدة (تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسان تومي وبرينسيبي، والكاميرون). ومن المتوقع أن يسهم تنفيذ اتفاقية كينشاسا ومعاهدة تجارة الأسلحة في وسط أفريقيا في مراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها، وفي تحسين الأمن البشري في المنطقة.

#### آخر مستجدات أنشطة مكتب شؤون نزع السلاح

21 - قدم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا إحاطة إلى اللجنة عن الأنشطة التي يضطلع بها دعما لمبادرات مكتب شؤون نزع السلاح. وبناء على طلب مساعدة قدمته السلطات الوطنية في غينيا الاستوائية، تولى المركز قيادة بعثة لآلية الضمانات المعززة للتحرك السريع، في أعقاب الانفجارات التي وقعت في آذار/مارس 2021 في معسكر للجيش في باتا. وتوفر الآلية الدعم فيما يخص إدارة الذخيرة للدول المهتمة وفقا للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة. وزار فريق البعثة موقع الانفجار وساعد الحكومة في الوقوف على سبب الحادث وكذلك في تحديد مخاطر وقوع انفجارات أخرى والآثار البيئية المحتملة والتقليل منها. وفي الإحاطة، لاحظ المركز أهمية قيام دول وسط أفريقيا بتحديث نظم إدارة مخزونات الأسلحة، بغية منع تكرار مثل هذه الحوادث في المنطقة.

22 - وقدم المركز الإقليمي أيضا للجنة إحاطة بشأن صندوق جديد للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أطلق عليه اسم "كيان إنقاذ الأرواح"، وهو مرفق تمويل تابع للأمم المتحدة مكرس لدعم الدول الأعضاء في التصدي للعنف المسلح والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في إطار نهج شامل للأمن والتنمية المستدامين من منظور الأمن البشري. وشارك المركز في بعثة استطلاعية إلى الكاميرون لفائدة الصندوق، تهدف إلى تقييم السياق المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البلد، بغية تحديد المجالات التي يمكن للفريق القطري والجهات الوطنية المعنية أن تضطلع فيها بدور في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل التصدي للتحدي الذي تشكله الأسلحة الصغيرة غير المشروعة. والتقت البعثة بمسؤولين حكوميين ومنظمات من المجتمع المدني والفريق القطري.

23 - إضافة إلى ذلك، قدم المركز الإقليمي إحاطة إلى اللجنة بشأن تنفيذ مشروع يخص مراقبة الأسلحة الصغيرة والمنظور الجنساني، تستفيد منه حاليا ثلاث دول أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وهي جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكاميرون. وقد تناولت الإحاطة أيضا الشراكات الرامية إلى تعزيز التنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة

الإقليمي لوسط أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والمفوضية الأفريقية للطاقة النووية.

24 - وأبلغ المركز الإقليمي المشاركين بأن مكتب شؤون نزع السلاح قد بدأ، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، مشروعاً يهدف إلى دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تنفيذ حملة شهر العفو الأفريقي بوصفها عنصراً من عناصر المبادرة الرئيسية الأكبر للاتحاد الأفريقي، وهي مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2030. وقد قدم المشروع الدعم لسبع دول أفريقية، من بينها جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون، في إفراح المجال للمواطنين كي يسلموا طوعاً ما يملكونه بصورة غير مشروعة من أسلحة صغيرة وذخائرها، وفي زيادة وعي المجتمعات المحلية بالأثر السلبي للانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة.

25 - وقدم مكتب شؤون نزع السلاح أيضاً مساعدة مالية وتقنية من خلال مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم تنظيم الأسلحة التقليدية في المنطقة دون الإقليمية. ويدعم المرفق، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلية، المشاريع القصيرة الأجل ذات الأثر السريع التي تركز على الأسلحة الصغيرة، وقد مول، منذ إنشائه في عام 2013 ما عدده 20 مشروعاً لدول وسط أفريقيا. وعُقدت في ياوندي، في الفترة من 29 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه، حلقة عمل إقليمية بشأن جمع البيانات في إطار الغاية 16-4 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الحد بقدر كبير من التفقات غير المشروعة للأسلحة، شاركت فيها تسع دول أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

## جيم - العنف المسلح والإرهاب في وسط أفريقيا

الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا

26 - قدمت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إحاطة إلى اللجنة بشأن الاستراتيجية الإقليمية لمنع الإرهاب ومكافحته. وقد اعتمد هذه الاستراتيجية مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في دورته العادية الثامنة عشرة المعقودة في ليرفيل في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وتهدف الاستراتيجية إلى مكافحة الإرهاب بحشد المبادرات القائمة في المنطقة، مع الاستفادة من إطار مكافحة الإرهاب الذي وضعته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

27 - وستقدم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في إطار خطة عملها ذات الأولوية لعام 2021، تقريراً عن التهديد الإرهابي في وسط أفريقيا، وستعقد حلقة عمل إقليمية بشأن نشر الاستراتيجية واجتماعاً إقليمياً يسترشد به في تصميم واعتماد خطة خمسية لتنفيذ الاستراتيجية.

28 - وستنفذ الاستراتيجية الإقليمية على ثلاثة مستويات. فعلى مستوى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ستعمل الجماعة على تشكيل وحدة لتنفيذ الاستراتيجية، ولجنة دائمة للتعاون بين أجهزة الشرطة والأجهزة القضائية في وسط أفريقيا، ومركزاً إقليمياً لدراسة وتنسيق مكافحة الإرهاب في وسط أفريقيا. وعلى المستوى الثنائي، تُشجع الدول الأعضاء على إقامة شراكات تعاون ثنائية، كما تُشجع، على المستوى الوطني، على تطوير إطار تعاوني ومؤسسي متكامل لمعالجة قضايا الإرهاب.

## بوكو حرام

29 - أطلعت أمانة لجنة حوض بحيرة تشاد اللجنة على تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، التي اعتُمدت في آب/أغسطس 2018 وأقرّها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في كانون الأول/ديسمبر 2018. ويجري وضع خطط عمل إقليمية في الأقاليم الثمانية المشمولة بالاستراتيجية الإقليمية. وتدمج خطط العمل الإقليمية بعدا للعمل المدني - العسكري، إلى جانب تعيين ميسرين إقليميين وعبر وطنيين.

30 - وأطلعت القوة المشتركة المتعددة الجنسيات اللجنة على التقدم المحرز في مكافحة جماعة بوكو حرام بمختلف فصائلها. ووُصفت الحالة في منطقة عمليات القوة بأنها هادئة نسبيا وتحت السيطرة رغم الهجمات الإرهابية التي لا يمكن التنبؤ بها على المجتمعات المحلية المدنية وقوات الدفاع والأمن المتمركزة في المنطقة. ووفقا للقوة، فقد أدت ديناميات الاشتباك الجديدة التي نفذتها القوة والقوات المسلحة للبلدان المساهمة بقوات إلى إضعاف الحركات الإرهابية، على نحو جعلها تتكتمش إلى جماعات صغيرة متحصنة في جيوب جزر بحيرة تشاد وجبال مندارا. ولاحظت القوة كذلك أن هذه الديناميات أسهمت في تحييد القادة الرئيسيين للجماعات، وتدمير قواعدها، والاستيلاء على أسلحتها، وتفكيك شبكاتها اللوجستية والمالية، وإضعاف جاذبيتها الأيديولوجية.

31 - وأبلغ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل اللجنة بالبعثة المشتركة التي اضطلع بها مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في حوض بحيرة تشاد (تشاد، والكاميرون، والنيجر، ونيجيريا) في الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل 2021، لتقييم الديناميات المتصلة بفصائل بوكو حرام في المنطقة.

## دال - الصيد غير المشروع، واستخدام المرتزقة والجريمة المنظمة عبر الوطنية

32 - حددت اللجنة النشاط الإجرامي عبر الحدود وعودة نشاط المرتزقة إلى وسط أفريقيا بوصفها تحديات تعترض تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وقد فاقمت تلك الحالة التحديات الأمنية القائمة التي تواجه المنطقة، والتي تشمل التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

33 - وأكد مكتب اللجنة في تقريره عقب الزيارة الميدانية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى أن سهولة اختراق الحدود، إلى جانب سوء إدارة المناطق الحدودية، عاملان يهددان بتقويض استدامة برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج في البلد. ونظرا لحالة انعدام الأمن في المناطق الحدودية، أوصى المكتب بتعزيز التعاون مع البلدان المجاورة وإدارة الأمن عبر الحدود.

34 - وخُصّ المكتب أيضا إلى أنه ينبغي تنشيط اللجان الثنائية المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة لها، وأنه ينبغي أيضا إنشاء لجان ثنائية مع السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى اللجان الثلاث القائمة بالفعل (مع تشاد، والكاميرون، والكونغو)، في حين ينبغي تنفيذ القرارات المتخذة في إطار هاته اللجان المشتركة.

35 - ولاحظت اللجنة أن تنفيذ اتفاق التعاون بشأن الأمن عبر الحدود الذي وقعته حكومتا غينيا الاستوائية والكاميرون يمضي قدما على نحو جيد. واجتمعت لجنة مشتركة بين أنغولا والكونغو معنية بمسائل الحدود البحرية في 13 أيار/مايو 2021 في بوانت - نوار، الكونغو، لمناقشة ترسيم الحدود البحرية بين البلدين.



## هاء - الأمن البحري في خليج غينيا

36 - استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا بشأن الاتجاهات الأمنية البحرية في خليج غينيا. ولاحظ المركز تدهور السلامة البحرية في المجال البحري لوسط أفريقيا خلال الربع الأول من عام 2021. وأشار إلى أن معظم الحوادث الأمنية تقع في منطقة التنمية المشتركة بين سان تومي وبرينسيبي ونيجيريا.

37 - وأقام المركز، بالاشتراك مع نيجيريا، منتدى للتعاون البحري، وهو مبادرة تهدف إلى تعزيز الإحاطة بالأحوال البحرية وتبادل المعلومات، وسيجتمع فيه ممثلون عن مراكز التنسيق البحري الوطنية والمتعددة الجنسيات ذات الصلة، والقوات البحرية لدول غرب ووسط أفريقيا في خليج غينيا، إلى جانب القوات البحرية الدولية التي تنتشر سفناً في خليج غينيا وقطاع الصناعة البحرية. ولاحظ المركز أهمية ضمان حرص الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على التنسيق الوثيق مع المركز عند نشر سفن في خليج غينيا في إطار مفهوم الاتحاد الأوروبي التشغيلي للوجود البحري المنسق.

38 - وأحاطت اللجنة علماً بالوضع الراهن فيما يتعلق بتشغيل المناطق البحرية منذ اجتماعها الخمسين، وبقيود الميزانية التي يواجهها المركز، والتي تعوق سير أنشطته وتنفيذها. وأوصى المركز بتنشيط المناطق البحرية المتبقية؛ وضرورة الحفاظ على منصة تبادل المعلومات في نظام المعلومات الإقليمي التابع لهيكل ياوندي (المعروف باسم YARIS)؛ وعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا. وناشد المركز أيضاً مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن تكفل دفع مساهمتها في ميزانية المركز بصورة منتظمة.

39 - وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معلومات مستكملة عن الاتجاهات المسجلة في مجال الأمن البحري ولمحة عامة عن الأنشطة التي يضطلع بها دعماً للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ودولها الأعضاء في هذا الصدد. ودعا المكتب الدول الأعضاء في اللجنة إلى تعزيز هياكلها التنسيقية الوطنية ومواءمة أطرها القانونية، مشيراً إلى أن بلداً واحداً فقط في وسط أفريقيا يملك إطاراً قانونياً شاملاً للتصدي للقرصنة.

40 - وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات التي قدمها وفد غينيا الاستوائية بشأن مبادرة المنتدى الإقليمي المعني بالقرصنة البحرية في وسط أفريقيا، التي أعلن عنها في الاجتماع الخمسين للجنة. وأكدت اللجنة من جديد أهمية المنتدى وشددت على ضرورة عقده عندما تسمح الظروف بذلك. وأشارت إلى أنه ينبغي تنفيذ المشروع بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومركز التنسيق الأقاليمي والمدرسة البحرية الإقليمية في نيكيا، التي تقع بالقرب من باتا، ثاني أكبر مدينة في غينيا الاستوائية..

## واو - تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في وسط أفريقيا

41 - قدمت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إحاطة إلى اللجنة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) في وسط أفريقيا، وقدمت معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية والتحديات التي تعترض هذا التنفيذ، في ضوء الاتجاهات الجديدة والتحديات الناشئة في سياق جائحة كوفيد-19.

42 - ولاحظت اللجنة إحراز تقدم في وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000). ويوجد لدى سبع دول أعضاء خطط عمل وطنية (أنغولا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وغابون، والكاميرون، والكونغو). والعملية جارية في كل من غينيا الاستوائية، وسان تومي وبرينسيبي، وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وفي نيسان/أبريل 2021، قامت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بزيارة إلى غينيا الاستوائية وسان تومي وبرينسيبي من أجل تقديم الدعم لهما في وضع خطتي عملهما الوطنيتين.

43 - ورحبت اللجنة بالجهود المبذولة فيما يتعلق بالركائز الأربع للقرار 1325 (2000)، وهي دور المرأة في منع نشوب النزاعات؛ ومشاركتها في بناء السلام؛ وحماية حقوقها أثناء النزاعات وبعدها؛ واحتياجاتها المحددة خلال مرحلة الإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين ومن حيث إعادة التأهيل وإعادة الإدماج والتعمير بعد انتهاء النزاع. وفي مجال منع نشوب النزاعات، لاحظت اللجنة استمرار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة في تقديم الدعم لتمكين القيادات النسائية في مجالات الوساطة والحوارات المجتمعية وحل النزاعات على المستوى المحلي. وفيما يتعلق بالمشاركة، لاحظت اللجنة الإصلاحات الأخيرة الرامية إلى تعزيز التوازن بين الجنسين في العمليات الانتخابية. وفيما يخص الحماية، خصصت بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خبرات وموارد لبرامج أدت إلى خفض معدلات العنف الجنساني. ولاحظت اللجنة أن المرأة تسهم إسهاما كبيرا في الانتعاش الاقتصادي ولكنها لا تزال تواجه التمييز فيما يتعلق بالحصول على الموارد الاقتصادية.

44 - وأحاطت اللجنة علما باستمرار التحديات فيما يتعلق بتعميم القرار 1325 (2000) وتولي زمام الأمور فيما يتعلق بتنفيذه. وفي الوقت نفسه، استمر انخفاض مستوى مشاركة المرأة وتمثيلها في عمليات وآليات الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وحلها. ولاحظت اللجنة أيضا ما يعترض سبيل النساء والفتيات من عقبات فيما يتعلق بسبل الوصول إلى العدالة والخدمات ذات الصلة، علاوة على نقشي العنف ضد النساء والفتيات.

45 - وشجعت اللجنة الدول الأعضاء على إنشاء صندوق خاص للشؤون الجنسانية لدعم تنفيذ خطط عملها الوطنية. وقد شجعت أيضا الدول الأعضاء التي لم تضع بعد خطط عمل وطنية على مواصلة جهودها المبذولة في هذا الصدد. وشجعت اللجنة أيضا الدول الأعضاء على تعيين جهات تتسيق معنية بالمسائل الجنسانية من أجل التمكن من متابعة إعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنية على نحو أفضل.

46 - وأوصت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء بتحديد حصص لضمان تمثيل المرأة في العمليات الانتخابية، ووضع تشريعات متعلقة بالانتخابات تعزز مشاركة المرأة، ودعم الحركات النسائية والشبابية، وبناء قدرات المرأة، ومكافحة القوالب النمطية.

## زاي - حقوق الإنسان

47 - قدم المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا إحاطة إلى اللجنة بشأن حالة حقوق الإنسان في وسط أفريقيا.

48 - وحدد المركز الإقليمي انعدام الأمن في مقاطعة كيفو الشمالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والنزاع في المنطقتين الشمالية - الغربية والجنوبية - الغربية من الكاميرون، إلى جانب اكتظاظ السجون في

سياق جائحة كوفيد-19، بوصفها تحديات خطيرة لحقوق الإنسان في المنطقة. ودعا المركز الإقليمي الدول الأعضاء إلى وضع سياسات للسجون تلائم الظروف السائدة. وعرض المركز الإقليمي أنشطته في إطار الأركان الخمسة التالية: (أ) تعزيز سيادة القانون والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان؛ و (ب) زيادة المساواة ومكافحة التمييز؛ و (ج) تعزيز إدماج حقوق الإنسان في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ و (د) الإنذار المبكر، والمنع، وحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع وانعدام الأمن؛ و (هـ) تعزيز تعاون الدول مع الآليات الدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وشجع المركز الإقليمي الدول على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

49 - وشدد المركز الإقليمي كذلك على أهمية دور المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وثمة 3 دول فقط من الدول العشر الأعضاء التي يغطيها المركز توجد فيها مؤسسات لحقوق الإنسان تمثل للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وأقر المركز الإقليمي بالجهود التي تبذلها الدول لمواءمة أطرها القانونية والمؤسسية من أجل استيفاء المعايير الدولية. ولاحظ التأخيرات المسجلة في تقديم التقارير إلى بعض الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وشجع الدول الأعضاء كذلك على ضمان تقديم التقارير بصورة منتظمة إلى هيئات المعاهدات وتنفيذ التوصيات؛ ووضع استراتيجية وطنية لمكافحة خطاب الكراهية؛ وتزويد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالوسائل المناسبة للوفاء بولاياتها؛ والتصديق على الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

## حاء - إدارة الانتخابات في وسط أفريقيا

50 - في الاجتماع الحادي والخمسين، عقد الخبراء مناقشة مواضيعية بشأن إدارة الانتخابات في وسط أفريقيا. وقد تناولت المناقشة اعتماد اللجنة، في اجتماعها الخمسين المعقود في كانون الأول/ديسمبر 2020، إعلانا وزاريا بشأن إجراء انتخابات ديمقراطية وسلمية بوصفها وسيلة لتعزيز الاستقرار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في وسط أفريقيا (انظر المرفق الأول).

51 - وقدمت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عرضا عن إدارة العمليات الانتخابية في وسط أفريقيا وأبلغت اللجنة بالبعثات التي أجريت دعما للعمليات الانتخابية في المنطقة، وبالخطط المتعلقة بمواصلة أنشطة المساعدة الانتخابية بين عامي 2021 و 2025، وهي الفترة التي ستشهد دخول بلدان المنطقة دون الإقليمية دورات انتخابية مختلفة.

52 - وأبلغت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المشاركين بأنها قدمت تدريباً لصحفيين على التغطية الإعلامية السلمية للانتخابات في الكاميرون في عام 2020 وفي الكونغو في عام 2021. وتهدف تلك الأنشطة، التي أجريت بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، إلى تعزيز العمليات الانتخابية السلمية.

53 - ولاحظت اللجنة أن العمليات الانتخابية الفعالة يمكن أن تعزز المكاسب الديمقراطية، في حين أن سوء إدارة العمليات من شأنه أن يؤدي إلى عكس ذلك. وأشارت إلى الإعلان المتعلق بالانتخابات الديمقراطية

والسلمية الذي اعتمد في اجتماعها الخمسين المعقود في مالابو، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير إيجابية لتعزيز إدارة العمليات الانتخابية في وسط أفريقيا.

54 - وتباحثت اللجنة الفرص والتحديات المرتبطة بمجال الانتخابات، استنادا إلى تجارب الدول الأعضاء في إجراء العمليات الانتخابية، بما في ذلك: تمويل الدول الأعضاء الذاتي للانتخابات بهدف الحد من الاعتماد على التمويل الخارجي؛ واستخدام الوسائل القانونية والسلمية للطعن في نتائج الانتخابات؛ وتأثير القيود المالية وانعدام الأمن على إجراء الانتخابات وفقا للأطر الزمنية الدستورية؛ ومشاركة المرأة والشباب في العمليات الانتخابية؛ وتعزيز التواصل السلمي في العمليات الانتخابية؛ ودور الإرادة والتخطيط السياسيين في تيسير نجاح الانتخابات.

55 - وأوصت اللجنة بأن تتخذ الدول الأعضاء، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، جميع التدابير اللازمة لوضع بروتوكول دون إقليمي بشأن إدارة الانتخابات في وسط أفريقيا، وفقا للإعلان المتعلق بالانتخابات الديمقراطية والسلمية المعتمد في مالابو.

## طاء - تأثير الجائحة على السلام والأمن في وسط أفريقيا

56 - في الاجتماع الخمسين، عقد الخبراء مناقشة مواضيعية بشأن مكافحة جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على بناء السلام والأمن في وسط أفريقيا.

57 - وقدمت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عرضا عن الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة جائحة كوفيد-19 في وسط أفريقيا، المعتمدة في تموز/يوليه 2020 في الدورة العادية السابعة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية، وعن تأثير الجائحة على بناء السلام والأمن في وسط أفريقيا. وقدمت أيضا مقترحات لاتخاذ تدابير مشتركة للتخفيف من تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي والأمني في المناطق الحدودية. وخلال المناقشات، دعت الدول الأعضاء إلى التنفيذ الفعال للاستراتيجية الإقليمية.

58 - واعتمدت اللجنة إعلانا وزاريا، يعرف بإعلان مالابو بشأن تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على السلام ودعم تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة جائحة كوفيد-19 في وسط أفريقيا (انظر المرفق الثاني). ويدعو الإعلان الدول الأعضاء في اللجنة والشركاء الدوليين إلى مساعد مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تعزيز تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية.

## ياء - التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، بدعم من كيانات منظومة الأمم المتحدة

59 - في الجلسة الخمسين للجنة، قدمت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا معلومات مستكملة عن عملية الإصلاح المؤسسي التي أجرتها، والتي أسفرت عن تنصيب المفوضية بوصفها هيئة تنفيذية جديدة مكلفة بالحفاظ على السلام والأمن في وسط أفريقيا والنهوض بالتكامل الإقليمي، في سياق محفوف بتحديات شتى في مجالي الحوكمة والأمن عبر الحدود.

60 - وقد برزت الجائحة بوصفها مجالا رئيسيا آخر يستوجب تعزيز التعاون على جميع المستويات. وفي هذا السياق، دعت اللجنة مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى العمل، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وشركاء آخرين في منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي،

على تعزيز تعاونها مع اللجنة، وتقديم المساعدة لها، دعماً للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمكافحة جائحة كوفيد-19 والتخفيف من تأثيرها على السلام والأمن في وسط أفريقيا.

61 - وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بالدعوات الموجهة إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمواصلة التزامهما بتنفيذ إعلان لومي بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي يبقى إطاراً رئيسياً للتعاون بين الجماعتين الاقتصاديتين الإقليميتين. وعلى المنوال نفسه، شددت اللجنة على أهمية التعاون الإقليمي في مجال الأمن البحري في خليج غينيا، ودعت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا إلى دعم عقد منتدى إقليمي بشأن القرصنة البحرية في وسط أفريقيا.

62 - وظل الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى على رأس جدول أعمال اللجنة بوصفه مجالا رئيسيا آخر للتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها كيانات منظومة الأمم المتحدة، التي أكدت من جديد التزامها بدعم إيجاد حل سلمي للأزمة في البلد.

### ثالثا - المسائل الإدارية والمالية

63 - استعرضت اللجنة حالة التبرعات المقدمة لصندوقها الاستئماني، إلى جانب حالة المساهمات التي قدمتها الدول الأعضاء منذ اعتماد إعلان ليبرفيل لعام 2009.

64 - وكررت اللجنة مناشدتها الدول الأعضاء أن تقدم مساهماتها، مشيرة إلى أن المساهمة السنوية المحددة في مبلغ لا يقل عن 10 000 دولار لكل دولة عضو هي مساهمة ملزمة لها، وحثتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

65 - ونظرت اللجنة أيضاً في التدابير الرامية إلى تنشيط اللجنة، التي اعتمدت في اجتماعها الرابع والأربعين المعقود في ياوندي، وكذلك التوصيات الصادرة عن الاجتماع التاسع والأربعين، المعقود في لواندا، والرامية إلى تعزيز استدامة أنشطة اللجنة.

### رابعا - استنتاجات وتوصيات

66 - تواصل لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا البرهنة على أهمية دورها بوصفها منصة للحوار والتعاون على الصعيد دون الإقليمي بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بالسلام والاستقرار. وعلى نحو ما أكدته اللجنة، لا تزال منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية تواجه تحديات جسيمة من حيث الاستقرار، سواء منها التحديات الراهنة أو الناشئة في هذا الصدد. وإنني أرحب بالتزام دول المنطقة دون الإقليمية بالتغلب على هذه التحديات، كما يتضح من الانفتاح الذي اتسمت به المناقشات التي جرت خلال الاجتماعين الخمسين والحادي والخمسين للجنة.

67 - وقد كان لجائحة كوفيد-19 عواقب بعيدة المدى على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة. وإنني أشعر بالتفاؤل إزاء قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على الصمود في مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة، وجهودها الرامية إلى التخفيف من تأثيرها. وأرحب بالتزام اللجنة

المتجدد بدعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في النهوض باستراتيجيتها الإقليمية لمكافحة جائحة كوفيد-19 في وسط أفريقيا.

68 - ورغم أن الانتخابات تعتبر من المكاسب الهامة للسلام، فإنها لا تزال تشكل مصدرا للتوتر في وسط أفريقيا. ومع دخول المنطقة دورة انتخابية أخرى، فإن اعتماد لائحة دون إقليمية بشأن الانتخابات سيكون مفيدا في تسخير إمكانات الحوكمة الانتخابية السلمية والديمقراطية. ولذلك، فإنني أرحب بتوصية اللجنة أن تتخذ الدول الأعضاء خطوات إيجابية نحو اعتماد بروتوكول دون إقليمي بشأن الانتخابات. وتكرر الأمم المتحدة تأكيد التزامها بدعم الدول الأعضاء في إنشاء هذه الآلية دون الإقليمية.

69 - ويساورني قلق بالغ إزاء ما تشهده المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في حوض بحيرة تشاد، من استمرار أنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية ومن إرهاب وتطرف عنيف، وإزاء انعدام الأمن البحري في خليج غينيا، وهو ما يشكل تهديدا خطيرا للمدنيين ويؤثر على استقرار المنطقة. ومما يثير القلق النشاط الإجرامي عبر الحدود وعودة نشاط المرتزقة إلى الظهور في وسط أفريقيا، يفاقمهما استمرار التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأهيب بالدول الأعضاء أن تتعاون على وجه السرعة لمعالجة هذه المسائل في المنتديات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك أيضا من خلال تفعيل اتفاقية كينشاسا.

70 - وإنني أرى بوادر مشجعة في اختتام الانتخابات الرئاسية والتشريعية بنجاح في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، فمن شأن الحوار الوطني المقبل، متى كان شاملا لجميع الأطراف، أن يسهم في تنشيط الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة. وأرحب أيضا بالدعم المتواصل الذي تقدمه اللجنة للجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، ما زال يساورني بالغ القلق إزاء استمرار العنف والهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة التي كانت أطرافا في الاتفاق، علاوة على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي يرتكبها جميع الأطراف. وما زلت أشعر بالقلق إزاء انعدام الأمن في بعض المناطق الحدودية وأشجع جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها على تعزيز التعاون الأمني عبر الحدود دعما لتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل و/أو إنشاء لجان ثنائية مشتركة.

71 - وأحيط علما بما أعربت عنه اللجنة من تضامن مع سلطات تشاد وشعبها، عقب الوفاة المفاجئة للرئيس الراحل، السيد إتنو. وأشجع جميع الأطراف المعنية على دعم الجهود الوطنية والإقليمية لضمان انتقال ديمقراطي سلمي في تشاد نحو السلام الدائم والرخاء والاستقرار في البلد والمنطقة.

72 - وظل نقص التمويل المخصص للآليات الإقليمية للسلام والأمن يشكل تحديا للمنطقة وللجهود التي تبذلها من أجل تحقيق استدامة السلام والاستقرار الإقليميين. وأدعو الدول الأعضاء إلى أن تقدم بانتظام تبرعاتها للصندوق الاستئماني للجنة. وأشجع أيضا الدول الأعضاء على تجديد التزامها السياسي والمالي تجاه مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا. وأشكر مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على جهودهما المتواصلة الرامية إلى تعزيز التعاون الأقاليمي بين وسط وغرب أفريقيا من أجل تنفيذ إعلان لومي.

73 - وأعرب عن امتناني لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وممثلي الخاص، على ما يقدمونه للجنة من دعم تقني وإداري ولوجستي فعال. وأثني أيضا على كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، وعمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة لتقديمها إسهامات متخصصة في أعمال اللجنة. وأطلع إلى مداوات اللجنة واستنتاجاتها في اجتماعها الثاني والخمسين، الذي ستستضيفه غابون.

[الأصل: بالفرنسية]

## إعلان بشأن الانتخابات الديمقراطية والسلمية بوصفها وسيلة لتعزيز الاستقرار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في وسط أفريقيا

نحن وزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وقد اجتمعنا عن طريق التداول بالفيديو، بمناسبة الاجتماع الوزاري الخمسين للجنة، الذي تنظمه جمهورية غينيا الاستوائية:

**إن نؤكد من جديد** إيماننا بالديمقراطية كأسلوب للحكم، وبتنظيم انتخابات دورية وشاملة وحرّة وشفافة وسلمية باعتبارها الوسيلة الشرعية الوحيدة لنقل صلاحيات السلطة السياسية؛

**وإن ندين** أي محاولة للاستيلاء على السلطة بالقوة وكذلك أي إنكار لإرادة الشعب التي يعبر عنها بحرية من خلال إجراء انتخابات تنظم وفقا للتشريعات السارية وتعلن السلطات المختصة نتائجها؛

**وإن نكرر تأكيد** التزامنا بأهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف 16 بشأن تشجيع قيام مجتمعات مسالمة وجامعة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وتعزيز المؤسسات المسؤولة والفعالة على جميع المستويات؛

**وإن نشير** إلى الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم؛

**وإن ننكر** بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 1325 (2000) المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000 بشأن المرأة والسلام والأمن، والقراران 2250 (2015) المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2015، و 2419 (2018) المؤرخ 6 حزيران/يونيه 2018، بشأن الشباب والسلام والأمن؛

**وإن نضع** في اعتبارنا أن العمليات الانتخابية في الدول الأعضاء تؤثر على السلام والأمن والتنمية المستدامة في وسط أفريقيا؛

**وإن نستخلص** الدروس من العمليات الانتخابية السابقة في وسط أفريقيا ونشجب ما اعتراها أحيانا من أعمال عنف؛

**وإن نشير** إلى الانتخابات المقرر إجراؤها بين عامي 2020 و 2023 في جميع الدول الأعضاء في اللجنة، عاكدين العزم على ضمان إسهام هذه الانتخابات في توطيد المكاسب الديمقراطية، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار، وترسيخ أسس الحوكمة الرشيدة في وسط أفريقيا؛

1 - **نعيد تأكيد** التزام دولنا بتنظيم انتخابات دورية وديمقراطية وسلمية ضمن الجداول الزمنية الدستورية والقانونية مع احترام المعايير الدولية؛

2 - **نلتزم** باتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز مشاركة النساء والشباب في العمليات الانتخابية، كمرشحين ومرشحات وناخبين وناخبات وأعضاء وعضوات في هيئات إدارة الانتخابات؛

- 3 - **نلتزم** باستحداث آليات وطنية للتشاور والحوار المستمرين بين جميع الجهات صاحبة المصلحة في العمليات الانتخابية من أجل تعزيز إجراء انتخابات شفافة وشاملة للجميع وسلمية تقبل جميع الأطراف الفاعلة نتائجها؛
- 4 - **نشجع** الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على اعتماد مبادئ ومعايير إقليمية تتعلق بالانتخابات الديمقراطية في وسط أفريقيا، مسترشدة بالالتزامات التي قطعتها دولنا في هذا الصدد، ولا سيما في إطار منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيرهما من المنظمات الدولية أو الإقليمية؛
- 5 - **نطلب** إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إنشاء منصة لهيئات إدارة الانتخابات في وسط أفريقيا من أجل تبادل الممارسات الجيدة؛
- 6 - **ندعو** الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى اتخاذ تدابير لتيسير تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين دولنا فيما يتعلق بالمسائل الانتخابية، وكذلك فيما يتعلق بتعزيز الثقافة الديمقراطية واحترام النظام الدستوري، بسبل منها إنشاء منصات لتبادل الآراء وتيسير بعثات الجهات الفاعلة في العمليات الانتخابية في مختلف دول وسط أفريقيا؛
- 7 - **نشجع** الدول التي لم تصدق بعد على الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم على التصديق عليه وتنفيذه تنفيذا كاملا؛
- 8 - **نطلب** إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الشروع في إجراء دراسة بشأن أسباب أعمال العنف والأزمات المتصلة بالانتخابات في دولنا وعواملها ومظاهرها، وتقديم توصيات بشأن التدابير المناسبة الواجب اتخاذها على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل إجراء انتخابات سلمية في وسط أفريقيا؛
- 9 - **نعرب** عن تأييدنا لإجراء انتخابات سلمية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونطلب إلى دولنا أن تقدم دعمها لهذا الغرض، وندعو الأطراف المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تشجيع إجراء انتخابات سلمية، واحترام النتائج التي تفرزها صناديق الاقتراع، وحل خلافاتها المحتملة عن طريق اللجوء إلى الأطر القانونية؛
- 10 - **نطلب** إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أن يقدموا إلينا بصورة منتظمة تقارير عن تنفيذ هذا الإعلان، اعتبارا من الاجتماع الوزاري الحادي والخمسين للجنة.

مالابو، 4 كانون الأول/ديسمبر 2020



[الأصل: بالفرنسية]

## إعلان مالابو بشأن تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على السلام ودعم تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة هذه الجائحة في وسط أفريقيا

نحن وزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وقد اجتمعنا عن طريق التداول بالفيديو، بمناسبة الاجتماع الوزاري الخمسين للجنة، الذي تنظمه جمهورية غينيا الاستوائية:

**إن نكرر تأكيد** التزامنا بأهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف 3 بشأن ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، والهدف 16 بشأن التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهيم فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، لا سيما في السياق الحالي للأزمة الصحية العالمية غير المسبوقة الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛

**وإن نعرب** عن أسفنا إزاء الآثار والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 على السكان في وسط أفريقيا، ولا سيما الشرائح الأكثر ضعفاً، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والمشردون؛

**وإن نضع** في اعتبارنا أيضاً الأثر الكبير لهذه الجائحة على السلام والأمن والتنمية المستدامة في وسط أفريقيا، علاوة على الاضطرابات التي أحدثتها في الحياة اليومية للمواطنين وفي السير العادي لعمل المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات المسؤولة عن العمليات الانتخابية؛

**وإن نلاحظ بقلق** الصعوبات التي تشهدها المناطق الريفية والناحية التي لا تستفيد من تغطية صحية كافية والمناطق التي تعاني بالإضافة إلى ذلك من النزاعات المسلحة، فيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تنفيذ حملات وقاية السكان وتوعيتهم، وتقديم المساعدة الإنسانية والصحية لفائدة المتضررين من هذه الآفة التي لم يسلم منها المتحاربون، ولا السكان المدنيون ولا القادة السياسيون؛

**وإن نشير** إلى إعلان جمعية الصحة العالمية في دورتها الثالثة والسبعين، المعقودة في 18 و 19 أيار/مايو 2020، الذي يرسم المسار لمكافحة كوفيد-19 والاستجابة للأولويات الصحية العالمية؛

1 - **نؤكد من جديد** تأييدنا للدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار التي وجهها الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في 23 آذار/مارس 2020، وندعو الأطراف المعنية إلى إسكات البنادق لا لدعم مكافحة كوفيد-19 فحسب، بل أيضاً لإيجاد فرص لتقديم المساعدة اللازمة لإنقاذ حياة ضحايا النزاع وتهديد طريق الدبلوماسية والحوار من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاعات المحلية؛

2 - **نلاحظ بارتياح** إدماج مكافحة هذه الجائحة ضمن أولويات الدول الأعضاء وتصميمها على التصدي لها بطريقة منسقة؛

3 - **ننكر**، في هذا الصدد، باعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في 30 تموز/يوليه 2020، استراتيجية إقليمية تركز على منع انتقال الفيروس، وتجنب وقوع

الوفيات أو توفير الرعاية اللازمة للمصابين، وتخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المتصلة بهذه الجائحة ومنع انتشارها في المناطق الحدودية؛

4 - **تؤكد من جديد** أهمية أن تُدمج الاستراتيجية المذكورة الاحتياجات والأدوار المحددة للمرأة والشباب، بما في ذلك عن طريق الإساهام في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وقراره 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن؛

5 - **تشجع** الدول الأعضاء في اللجنة والشركاء الدوليين على تقديم الدعم إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل الإساهام في التنفيذ الفعال للاستراتيجية الإقليمية لمكافحة كوفيد-19، مع إيلاء اهتمام خاص للجوانب المتصلة بإدارة الأزمات الصحية عبر الحدود، ومع مراعاة رغبتنا المشتركة في تسريع وتيرة التكامل الإقليمي، علاوة على ضرورة مواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحماية النساء والفتيات، بما في ذلك في سياق حرية حركة السلع والأشخاص؛

6 - **ندعو أيضا** الدول الأعضاء في اللجنة إلى تعزيز التنسيق فيما بينها واغتنام الفرص التي تتيحها آليات المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل الاستفادة من تسهيلات دعم تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لمكافحة جائحة كوفيد-19؛

7 - **نطلب** إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن تعمل، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وبالتعاون مع جهات شريكة أخرى في منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني والقطاع الخاص، على تعزيز تعاونها مع اللجنة ومساندتها لها دعما لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى مكافحة الجائحة والحد من آثارها على السلام والأمن في وسط أفريقيا وتقديم معلومات مستكملة في الاجتماع الوزاري الحادي والخمسين للجنة؛

8 - **ندعو** الأمم المتحدة إلى التماس الدعم المستمر والمعزز من المؤسسات المالية الدولية من أجل تقديم الدعم العاجل للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى مكافحة جائحة كوفيد-19 التي طالت آثارها جميع بلدان وسط أفريقيا.

مالابو، 4 كانون الأول/ديسمبر 2020